

إجتماع مع مدير إدارة أفريقيا بالتمثيل التجاري المصري

الأثنين الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً للجنة أفريقيا برئاسة السيد الدكتور/ شريف الجبلي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس اللجنة وبحضور السيد الدكتور/ عبد العزيز الشريف وزير مفوض تجاري – مدير إدارة أفريقيا بالتمثيل التجاري ورؤساء المكاتب التجارية في كمبالا وكوت ديفوار، بجانب مشاركة رئيسي المكتب التجاري في نيروبي وبريتوريا عبر تقنية الفيديو كونفرانس وذلك يوم الاثنين الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠ في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً.

في البداية قال الدكتور شريف الجبلي أن مصر تمتلك الآن الفرص لمضاعفة التجارة مع أفريقيا بفضل قوة الاقتصاد المصري واستمرار عمل المصانع في الوقت الذي تعاني منه الأسواق الأفريقية ومنها السوق الجنوب أفريقي من نقص شديد من الواردات الأوروبية خاصة المنتجات الغذائية والمستلزمات الطبية والأدوية. وأكد أن مصر يمكن أن تحقق قفزة في نمو أرقام التجارة مع أفريقيا لكنها تحتاج إلى سياسة معينة للتعامل مع التحديات التي تواجه الصادرات والإستثمار الصناعي في أفريقيا وفي مقدمتها مشكلات النقل واللوجيستيات وإنتقال رؤوس الأموال والأفراد. وأشار إلى أن جمعية رجال الأعمال المصريين وإتحاد الصناعات المصرية قد طالبوا أكثر من مرة بسرعة إنشاء خطوط ملاحية منتظمة بين الموانئ المصرية والأفريقية، كما أشاد «الجبلي» بالشركة الجديدة التي يقوم بتأسيسها البنك المركزي المصري لتأمين مخاطر التصدير في أفريقيا والتي بدورها سوف تساهم في تشجيع المصدرين المصريين. وشدد على أهمية تعزيز تواجد مكاتب التمثيل التجاري وإعطائها الأولوية في الانتشار في مختلف أسواق أفريقيا وتحديث قوائم وارداتها لتحقيق دفعة قوية للصادرات المصرية وتوفير فرص الإستثمار في كافة القطاعات الهام.

وطالب بضرورة افتتاح أفرع للبنوك المصرية في كافة دول أفريقيا للدخول في تمويل عمليات التصدير المختلفة ومنها ضمان المخاطر، وتمويل اللوجيستيات وخدمات الاستشارات لزيادة فرص التصدير والترويج للمنتجات الوطنية والوصول بها إلى مختلف أسواق أفريقيا

كما أشار إلى تأسيس شركة تجارية مصرية في تنزانيا يساهم فيها نحو ١٠ رجال أعمال مصريين يعملون في قطاعات مختلفة، وقد تم الإنتهاء من تسجيلها في يناير الماضي لخدمة مجتمع الأعمال المصري وقطاع التصدير والإستثمار الصناعي خاصة في الصناعات القائمة على التجميع مثل السلع الهندسية والأجهزة المنزلية وفي كافة أسواق القارة. وأوضح أن إختيار دولة تنزانيا مقراً للشركة يهدف إلى تسهيل نفاذ الصادرات إلى نحو ٦ دولة أفريقية عبر ميناء دار السلام، وقد تم فتح قنوات إتصال مع هيئة المشتريات الحكومية التنزانية بجانب رحلات عمل متبادلة كان من المخطط تنفيذها قبل أزمة كورونا. وأشار أن إتفاقية التجارة الحرة الأفريقية كان من المقرر لها ان تطبق فعلياً في يوليو ٢٠٢٠ لكنها أجلت لينابر ٢٠٢١، وان هناك ٣٠ دولة اعتمدت الاتفاقية من البرلمانات من اصل ٥٤ دولة.

وقال السيد الدكتور/ عبد العزيز الشريف وزير مفوض تجاري – مدير إدارة إفريقيا بالتمثيل التجاري أن الهدف من الاجتماع مناقشة وضع خطة مشتركة للتحرك نحو إفريقيا بالتعاون بين مكاتب التمثيل التجاري وتجمعات منظمات رجال الأعمال المعنية بأفريقيا وعلى رأسها جمعية رجال الأعمال المصريين، وتحقيق الهدف القومي لمصر بنمو حجم الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار من خلال توحيد كافة الرؤى بين كافة الأطياف والتجمعات الحكومية وغيرها خاصة التي تعمل في القارة الأفريقية وصياغتها ضمن خطة قومية متكاملة قابلة للتنفيذ وتغيير دور مكاتب التمثيل التجاري بالخارج لتصبح بحق عيون مصر تصديريا واستثماريا.

حيث أكد أن هناك خطة لجهاز التمثيل التجاري في أفريقيا يتم تنفيذها من الفترة من يناير ٢٠٢١ إلى نهاية يناير ٢٠٢٢ من خلال الاتفاق على صياغة رؤية استراتيجية موحدة لتنمية الصادرات المصرية للوصول بحجم الصادرات المصرية في أفريقيا والتي تمثل حاليا نسبة ١% من إجمالي واردات القارة من العالم إلى ٣٠ مليار دولار خلال ٣ سنوات.

وأوضح أن حجم الصادرات المصرية في أفريقيا قدرت بنحو ٤.٨ مليار دولار في ٢٠١٩ وتمثل نسبة ١٦% من إجمالي الصادرات المصرية، أما بالنسبة للاستثمار فإن الجهاز يعمل من خلال صناديق الاستثمار في الدول الأفريقية ذات الأهداف الاستراتيجية لمصر.

وأضاف أنه نتيجة لكون دول القارة الأفريقية متلقية للاستثمار فإنه لا توجد استثمارات أفريقية كبيرة في مصر، كما أن الإدارة لا تعمل على جذب مشروعات استثمارية من الدول الأفريقية ولكن تقوم بالتنسيق لإقامة مشروعات مصرية بالدول ذات الأهمية الاستراتيجية لمصر بالقارة. وأن الاستثمارات المصرية في القارة الأفريقية بلغت عام ٢٠١٩ نحو ١١.٣ مليار دولار في قطاعات مواد البناء وقطاع التكنولوجيا والاتصالات، السلع الهندسية، الدواء، المنتجات الكيماوية والبلاستيكية والقطاع العقاري وهي متركزة في دول أثيوبيا وكينيا، زامبيا، أوغندا، تنزانيا، نيجيريا ورواندا.

وأكد أن مصر احتلت المركز الأول ضمن قائمة الدول الأفريقية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية فيما احتلت جنوب أفريقيا المركز الثاني ، وأشار أن هناك عقبات جمركية وغير جمركية في الاتفاقيات وأن كل دولة لها خصوصيتها فهناك دول أعضاء في أكثر من تجمع، كما أن وزارة التجارة والصناعة تسعى لزيادة كثافة المكاتب التجارية في أفريقيا، وأكد على أهمية وجود مكتب للتمثيل التجاري في لوساكا لأن زامبيا هي مركز الكوميسا وهي دولة فيها عدد كبير من الفرص التجارية والاستثمارية ومدخل لدولة الكونغو الديمقراطية . (مرفق العرض التقديمي للإستراتيجية)

الوزير مفوض تجاري/ هيثم قاسم رئيس المكتب التجاري المصري في أبيدجان أشار إلى أن منطقة غرب أفريقيا سوق غريب على المصريين لاختلاف الثقافات (يتحدثون باللغة الفرنسية) وكذلك طول فترة الشحن، رغم أن أبيدجان تعتبر ثاني أكبر ميناء شحن في أفريقيا . وأكد أن الجالية اللبنانية في كوت ديفوار من أكبر الجاليات الأجنبية هناك وتعمل بشكل واسع، وأشار إلى ضرورة العمل على زيادة الاستثمارات المصرية في كوت ديفوار مما يتطلب معرفة الفرص الإستثمارية المتاحة هناك وخاصة في مجال التغليف حيث أنه مطلوب هناك ولا يتوافر بسهولة وبالتالي يرتفع ثمنه.

ثم تم فتح باب المناقشة حيث أثيرت الموضوعات التالية:

- يمكن استخدام شركة ضمان الصادرات كأرخص وسائل استعلام عن الشركات في أفريقيا، كما أن هناك شركة النيل للاستثمار في أفريقيا والتي أنشأها بنك القاهرة برأس مال مصرح بمليار جنيه ولدى الشركة الاستعداد لرفع رأس المال في حالة الجدية.
- أهمية أن تقوم مكاتب التمثيل التجاري في أفريقيا بتكثيف جهودها في التواصل مع الشركات المصرية والعمل على توفير الفرص الاستثمارية والتصديرية وبيانات الشركاء التجاريين.
- ضرورة مراعاة أن تتضمن الخطة الاستراتيجية الخدمات بالإضافة إلى السلع، كما أن كثير من المشروعات في أفريقيا تحتاج أن تكون في إطار تحالفات وهذه التحالفات ممولة تمويل طويل الأجل مع ضرورة وجود شريك محلي له علاقات وهذه المعلومات صعب توافرها.
- النقل من معوقات التصدير إلى الدول الأفريقية لأنه يحتاج إلى نقل جوي ولا يوجد نقل جوي بشكل يومي إلى أفريقيا كما أننا نعاني دائما من التمويل (البطء والبيروقراطية) مع شركة ضمان الصادرات، مع ضرورة وجود حل لدعم الصادرات.

وقد أوضح السيد الدكتور عبد العزيز الشريف ما يلي:

- هناك محاولات لتقليل آثار المعوقات الجمركية في أفريقيا، وأن هناك قاعدة بيانات يتم عملها بشكل علمي وسليم وستكون دقيقة
- للاستفادة من برنامج جسور التجارة مع أفريقيا التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة وممول من المؤسسة الإسلامية للتمويل (تأمين مخاطر – صناديق تأمين)، يجب أن تبدأ جهة حكومية رسمية بالتواصل مع المؤسسة حتى يمكن للشركة المصرية من التعامل معها
- هناك قلق بسبب خروج كينيا من إتفاقية الكوميسا وسيتم الوصول لحل هذه المشكلة بشكل سريع.
- طالب المشاركون بدراسة عمل مركز لوجيستي مصري في ميناء لومي بتوجو حيث يتواجد أحد أحدث الموانئ في أفريقيا